

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و"مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي"

الحوار الإقليمي بشأن المساواة بين النوع الاجتماعي، الجنسية وانعدام الجنسية

نظرة عامة والنتائج الرئيسية

تشاركت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و"مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي"، وهي منظمة غير حكومية لحقوق المرأة في لبنان، في عقد حوار إقليمي بشأن المساواة بين النوع الاجتماعي وانعدام الجنسية، في بيروت أيام 17-19 من تشرين الأول/أكتوبر 2011. كانت أهداف هذا الاجتماع هي الاستماع الى شهادات بعض الأسر من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن كيفية تضررها من القوانين التي تميز بين النوع الاجتماعي وتحرم الأمهات الحق في منح جنسيتها لأبنائهن، مما أدى في بعض الأحيان الى حالات انعدام الجنسية؛ تحليل هذه التجارب من وجهات النظر المتكاملة للمساواة بين النوع الاجتماعي ومنع انعدام الجنسية؛ وتقاسم الممارسات الإقليمية الجيدة والاستراتيجيات المتطلعة الى تحقيق إصلاح قوانين الجنسية التي تميز بين النوع الاجتماعي في بلدان جميع أنحاء المنطقة.

حوار مع النساء والأسر المتضررة

في يومي 17 و 18 من شهر تشرين الأول/أكتوبر، قدّم ممثلو ثماني عائلات من خمس دول شهاداتهم عن النضالات التي واجهوها بسبب انعدام الجنسية الناجم عن قوانين الجنسية التي تميز بين النوع الاجتماعي. روت نساء من سوريا والأردن واليمن ولبنان تجاربهن الشخصية عن كيف تزوجن من رجال أجنبي وكيف أصبح أولادهن عديمي الجنسية لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على جنسية آبائهم ولأن قوانين الجنسية التي تميز بين النوع الاجتماعي قد منعت الأمهات من نقل جنسيتها الى أبنائهن. في جميع هذه الحالات، لم يتمكن أبنائهن من اكتساب جنسية آبائهم الأجانب لأن هؤلاء الرجال لم يتخذوا الخطوات اللازمة لتسجيل أبنائهم لدى القنصليات الأجنبية في البلدان التي كانوا يعيشون فيها قبل زواجهم المنتهي، إما بسبب وفاة الأب أو انفصاله عن الأم. وعلى الرغم من تركهن قيمّات وحيادات لأطفالهن، كانت هذه الأمهات غير قادرات على نقل جنسيتها الى أبنائهن، مما أدى الى انعدام جنسية أبنائهن.

أوضح رجلان كيف أن أجدادهما لم يسجلا عائلتهما في لبنان، بجانب عدم قدرتهما على اكتساب الجنسية اللبنانية من أمهاتهما بسبب قوانين الجنسية التي تميز بين النوع الاجتماعي التي جعلتهما عديمي الجنسية. وفي المقابل، ساهمت امرأة من المغرب بتوضيح كيف أن عائلتها قد استفادت من إصلاح القانون مؤخراً الذي سمح لأبنائها باكتساب الجنسية المغربية والتغلب على عدم الاستقرار السابق في حياة أسرتهما. هذه السيدة كانت قد تزوجت من لاجئ أجنبي يعيش في المغرب وبسبب زواجهما وعجزها السابق لنقل جنسيتها المغربية الى زوجها أو أبنائها، فقد واجهت صعوبات في الحفاظ على الوجود المستقر لأسرتها في المغرب. ويمكن الاطلاع على الشهادات التي أدلى بها العديد من المشاركين في الملحق " أ " .

وقد ظهرت الموضوعات والنتائج المُستخلصة التالية من الحوار الذي استغرق يومين مع النساء والأسر:

● كشف الحوار عن تجربة مُتقاسمة من التمييز بين النوع الاجتماعي الذي يؤدي الى انعدام الجنسية من خلال تطبيق التشريعات الخاصة بالجنسية التي تمنع النساء من نقل جنسيتها الى أبنائهن، وبسبب عدم وجود أي ضمانات قانونية فاعلة ضد انعدام الجنسية.

● لم يدرك المشاركون وجود التمييز بين النوع الاجتماعي في قوانين الجنسية الخاصة بكل بلد من بلادهم الى أن رزقوا مولودهم الأول، و - في حالات كثيرة - الى تلك اللحظة التي هجر فيها الزوج الأجنبي أسرته أو مات.

● الآثار السلبية لانعدام الجنسية الناجمة عن هذا التمييز بين النوع الاجتماعي عديدة ، وقاسية ، ومستمرة ولها تأثير الضربة القاضية على النساء وأطفالهن. وقد شملت الآثار الأكثر شيوعاً التي أثّرت ما يلي:

- الاستبعاد من الفرص التعليمية المتاحة للمواطنين؛
- محدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وفوائد أخرى متاحة للمواطنين، مما يؤدي الى سلوك المخاطرة والشعور بعدم الاستقرار والتهميش؛
- تقلص فرص العمل؛
- الآثار النفسية-الاجتماعية من قبيل الغضب، والإحباط، والاستياء، والاكتئاب.

● كانت معظم النساء اللاتي شاركن في الحوار قد اتخذت خطوات إما لتصحيح السبب الجذري للآثار التي عانين منها (أي عن طريق محاولة إيجاد سبل لنقل جنسيتها الى أبنائهن من خلال السعي لمقابلة وكسب تأييد صناع القرار أو بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني). جميعهن بذلن جهوداً كبيرة لتخفيف الآثار الناجمة من انعدام الجنسية على أطفالهن (مثل العمل في عدة وظائف) وتعرفن على استمرار حاجتهم الى الدعم النفسي-الاجتماعي لأنفسهن ولأبنائهن الى أن تم إيجاد حل لمحتنهم.

مائدة مستديرة مع دعاة مساواة المرأة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في يوم 19 تشرين الثاني/أكتوبر، عقب الحوار مع النساء والأسر المتضررة، شارك ممثلون عن منظمات غير حكومية من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا واليمن¹، في مناقشات مائدة مستديرة. على مدى العقد الماضي، انخرطت منظمات حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حملات الدعوة لإصلاح القوانين التمييزية. تبادل المشاركون في المائدة المستديرة وجهات النظر حول الجهود المبذولة لتحقيق إصلاح القانون للتغلب على التمييز في قوانين الجنسية في بلدانهم، وتبادلوا أمثلة من الممارسات الجيدة حيث تحقق بها الإصلاح، فضلاً عن استراتيجيات للتغلب على القوانين التي تحول دون إصلاح القانون في بلدان أخرى.

¹ / المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، رابطة المرأة السورية، منتدى الأخوات العربي (اليمن)، منتدى النساء للتنمية (مصر)، الجمعية الدولية لتضامن النساء (الأردن)، مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة (الجزائر)، اتحاد المرأة الأردنية. كما حضر أيضاً مشاركون من منظمة المفوض السامي لحقوق الإنسان والحكومة الأردنية بعض الجلسات.

أدت الحملات الداعية الى منح المرأة حقوق مُساوية لحقوق الرجل في مسائل الجنسية في البلدان المُمتلئة في المائدة المستديرة الى نجاح الإصلاح في مصر (2004) والجزائر (2005) والمغرب (2007).² كما ظهر العديد من الممارسات الجيدة الفعالة بشكل خاص للحملة المغربية. هناك، تم إنشاء شبكة من "مراكز الاستماع" حيث سجلت منظمات المرأة كيف أثر القانون التمييزي على أسر منتشرة في جميع أنحاء البلاد. وقد استخدمت هذه الشهادات في الحملة التي حققت تغطية إعلامية واسعة. واستفادت هذه المنظمات من الزخم الذي نالته حين تم إصلاح قانون الأسرة في المغرب عام 2002 للضغط أيضا لإجراء تغييرات في تشريعات الجنسية التي تميز بين النوع الاجتماعي.

لم تحقق بعد حملات إصلاح قوانين الجنسية التمييزية في الأردن ولبنان وسوريا واليمن النتائج المرجوة منها. كل من هذه البلدان قدم معوقات سياسية معينة، مثل القضية الفلسطينية في الأردن، التوازن الطائفي في لبنان، جهود الإصلاح السياسي والتوترات بشأن دور الدين في المجتمع في سوريا واليمن. وتحدث ممثلون من اليمن عن أهمية التوسع في شبكات التضامن والمشاركة مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة بما في ذلك الزعماء الدينيين وجمعيات الرجال والشخصيات البارزة في السياسة الملكية. المجموعات السورية عقدت روابط مع أعضاء وسائل الإعلام الحكومية. ومع ذلك، كانت هذه الاستراتيجيات موضع الكثير من النقاش، حيث رأى المشاركون أن استراتيجيات التواصل هذه كانت خصائص معينة من حيث البلد والسياق.

حتى الآن، باشرت المنظمات غير الحكومية الدعوة لإصلاح قوانين الجنسية من منظور المساواة بين النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، والتنمية. وكانت هذه المائدة المستديرة هي أول فرصة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشرح ولايتها بشأن انعدام الجنسية لشريحة متداخلة من المدافعين عن حقوق المرأة في المنطقة ومناقشة كيف يمكن دمج شواغل انعدام الجنسية في حملاتهم لإصلاح القانون.

حدد المشاركون في المائدة المستديرة ثلاث مجالات حيث يمكن أن تساهم المفوضية السامية في تنظيم حملات مستمرة لحسم مسألة التمييز بين النوع الاجتماعي في قوانين الجنسية وانعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

- **زيادة الوعي بانعدام الجنسية من جانب المفوضية السامية** – هناك حاجة من قبل المفوضية السامية لتنظيم زيادة الوعي بولايتها بشأن انعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حتى وقت انعقاد هذا الاجتماع، كان لا أحد تقريبا من ممثلي المنظمات غير الحكومية قد سمع عن اتفاقيات انعدام الجنسية أو عرف مسؤولية ولاية المفوضية السامية بشأن انعدام الجنسية. علاوة على ذلك، لم يكن أي منهم قد أدرج بعد حجج انعدام الجنسية في حملات الإصلاح التي ينظمونها.

- **التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** – أعرب المشاركون في المائدة المستديرة عن حماسهم وعن الحاجة الى مزيد من المشاركة والتعاون بين مكاتب المفوضية السامية في بلدان المنطقة مع منظمات المجتمع المدني والمجموعات

² / رغم أنها لم تكن ممثلة في اجتماعات المائدة المستديرة، فقد أدت الحملات أيضا الى إجراء إصلاحات في العراق (2006) وتونس (2010 و 2202).

النسائية حول مسألة انعدام الجنسية وصلاتها بالتمييز بين النوع الاجتماعي. وتمت التوصية بعقد مؤائد مستديرة ذات خصوصية وطنية، مثل هذه المائدة المستديرة المنعقدة، للجمع بين النساء المتضررات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمفوضية ية السام كوسيلة ايجابية لبناء القدرات وتطوير حملات وطنية شاملة وفعالة لوضع حد للتمييز بين النوع الاجتماعي وخفض ومنع انعدام الجنسية.

● **تحسين البيانات والبحوث** – أعرب المشاركون عن الحاجة الى إحصاءات أكثر دقة عن عدد الأشخاص عديمي الجنسية كنتيجة لقوانين الجنسية التمييزية بين النوع الاجتماعي من أجل تعزيز وتوسيع نطاق جهودهم الخاصة بالمدافعة عنهم. فحيث تكون الأرقام متاحة، فإنها تستند الى تقديرات وليست نتيجة لأي حصر فعلي لأماكن عديمي الجنسية. وينبغي جمع البحوث حول حملة الجنسية التي أجرتها "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" وشركائها من المنظمات في المنطقة ونشرها، وينبغي أن تشمل دراسات تفصيلية على أساس كل بلد على حدة لبحث القضايا المحددة المتعلقة بالتمييز بين النوع الاجتماعي، والخطوات المتخذة لمعالجة هذه القضايا والعمل الذي لا يزال الواجب اتخاذه.

* * * *

الملحق " أ "

الشهادات

السيدة / "ن" (من الأردن)

"ن" سيدة أردنية قابلت زوجها المصري حينما حضر للعمل في عمّان. تزوجا في عام 1985 ورزقا ستة من الأبناء على مدى الاثني عشرة سنة التالية. ولأن لم يكن أحد منهما متعلماً، فإنهما لم يدركا أن القانون الأردني يمنعها من نقل جنسيتها الى أبنائها ولم يحدث أبداً أن فكرا في تسجيل أبنائهما تبعاً لجنسية والدهم لدى القنصلية المصرية.

كان فقط عندما وافت الزوج المنية في عام 1997 وأصبح لزاماً على "ن" أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن توفير احتياجات أسرتها أن نشأت مسألة جنسية أولادها. ولما كانت "ن" نفسها لم تستفد من التعليم ، فإن تعليم أبنائها كان أمراً ذا أهمية قصوى. إلا أنها سرعان ما اكتشفت أن التحاق أبنائها غير الوطنيين بالمدارس كان سيكلفها 12 ضعفاً للمبلغ الذي كان سيكلفها لو كانوا مواطنين أردنيين. ولضمان أن يحظى أولادها بنفس الفرص التي يتمتع بها أصدقائهم الأردنيين فإنها عملت في وظائف متعددة، متجاهلة كثيراً تربية أبنائها في ظل هذه العملية.

وامتد هذا التمييز نفسه في كل جزء من حياتهم. لكونهم أسرة بها مواطن واحد فقط، كان يحق لهم فقط ربع مستحقات الضمان الاجتماعي المتاحة للأسر الفقيرة الأخرى التي كان أطفالها أيضاً معترف بهم مواطنين. لم يكن لأطفالها الحق في التمتع بنظام التأمين الصحي الوطني، وهذا ما كان يجبرها على تحمل المخاطر التي لم تكن تفكر في غيرها، منتظرة حتى يصاب أطفالها بالمرض بشكل خطير قبل أن تدفع تكلفة الرعاية الصحية الخاصة. وعلى الرغم من أن ابنها قد برع في دراسته العليا للتمريض إلا أنه كان يُرفض تعيينه باستمرار لأنه غير قادر على تقديم وثائق تثبت جنسيته الى أرباب العمل المتوقعين.

تحشى "ن" أن يأتي اليوم الذي تموت فيه أو تكون غير قادرة على العمل لأنها لا تعرف كيف سيتدبر أولادها حياتهم. وهي تقول أن أولادها يلومونها عن الصعوبات التي يواجهونها، وتشعر أن جهودها المبدولة لضمان حصولهم على تعليم جيد قد باءت بالفشل لأنهم لا يزالوا غير قادرين على الحصول على وظائف. وهي تقول: "ليست غلطتي أنني تزوجت أجنبياً. أنا لم أعص والديّ أو الدولة بزواجي من زوجي. بسبب هذا، نحن الآن جميعاً نعيش كما لو كنا موتى."

زروق (من المغرب)

تقاسمت زروق قصتها عن كيف أن أطفالها، وإن لم يكن ذلك حال زوجها، قد استفادوا من إصلاح قوانين الجنسية التي تميز بين النوع الاجتماعي في المغرب. تقابلت زروق مع زوجها العراقي في سوريا. سافرا معاً الى العراق حيث حملت في طفلها الأول منذ تسع سنوات مضت. ثم سافرت زروق

الى الرباط لتكون بالقرب من والديها عندما تضع مولودها. وعندما ذهبت لتسجيل مولودها قيل لها أنه لا يحق لها نقل جنسيتها الى ابنها. ورغم ذلك، حينما ذهبت الى السفارة العراقية، قيل لها أنه يمكن تسجيل ابنها بنفس جنسية والده.

رجعت زروق مع ابنها الى العراق لكن عندما اندلعت الحرب هناك اضطرت الى الهرب هي وزوجها عائدة الى المغرب. ولأن زروق كانت أيضا غير قادرة على نقل جنسيتها الى زوجها، كان يُطلب منه أن يبتاع تصريح عمل باهظ الثمن ويجدده سنوياً، لمجرد أن يبقى مع أسرته. وفي إحدى المرات، عندما تأخر في تجديد تصريح عمله، تم ترحيله الى العراق وكان من العسير عليه أن يقنع السلطات المغربية بإصدار تصريح عمل آخر له. وفي عام 2007، رزقت زروق بمولودتها.

في هذه الأثناء، كان القانون قد تغير وأصبح بمقدورها منح الجنسية المغربية الى ابنتها. عندما ذهبت لتسجيل ابنتها، أخبرتها السلطات المغربية بأنه يمكنها منح الجنسية المغربية الى ابنها بأثر رجعي. والآن، يحمل كل من طفليها الجنسية المغربية. زروق الآن استعانت بمحامٍ خاص لمساعدتها في نقل جنسيتها الى زوجها. وهي ترى أن هذا الأمر هو الهدف الأكثر أهمية لأسرتها وتخشى إمكانية ترحيل زوجها - بدون الجنسية المغربية - مرة أخرى. بالنسبة لها، التمكن من نقل جنسيتها لزوجها هو الطريقة الوحيدة لهم ليعيشوا حياة أسرية مستقرة.

بهيرية (من اليمن)

بهيرية، التي تزوجت مواطناً أردنياً (من أصل فلسطيني)، تقول أنها كانت "في سبات عميق بشأن قانون الجنسية اليمني" قبل أن تنفصل عن زوجها في عام 1994. عقب انفصالها عن زوجها، أدركت أنها كامرأة لا تستطيع أن تمنح جنسيتها لأطفالها وأصبحت تخشى ألا يكون لديها من الأسباب ما يمنع زوجها من الإدعاء بأن أطفالها أردنيي الجنسية ويأخذهم منها.

أصبحت آثار عدم تمكنها من منح جنسيتها لأولادها واضحة تماماً عندما اضطرت إلى السفر إلى الأردن لتلقي العلاج الطبي - بدون وثائق هوية أو جوازات سفر لم يستطع أولادها من السفر مع والديهم. كما أنهم عانوا من آثار أخرى أيضاً، من حيث التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية، لأنه بدون الجنسية اليمنية لم يكن لأطفالها الحق في الحصول على هذه الخدمات. كان فقط من خلال إذلال طلب المساعدة من أفراد عائلتها والأصدقاء والمعارف السياسيين أن كانت تستطيع الحصول على استحقاقات المماثلة للاستحقاقات التي يحصل عليها الأطفال المولودين لآباء يمينيين.

في عام 1998، حصلت بهيرية على الطلاق. من خلال أختها، التي كانت عضواً في رابطة النساء اليمنية، أصبحت تشارك في الجمعيات النسائية وتسعى لدى أعضاء مجلس النواب لإصلاح قانون الجنسية الذي يميز بين النوع الاجتماعي. وفي عام 2003، أصدرت حكومة اليمن مرسوماً يعالج جزئياً مشاكل قانون الجنسية. هذا المرسوم كان يسمح للنساء اللاتي كن أرامل أو مطلقات أو كان أزواجهن غير أسوياء عقلياً بشكل رسمي أن تمنح جنسيتها الى أبنائهن. ورغم أنه كان هناك بعض من الإصلاح، فلا تزال بهيرية تشعر بالغضب من أن المرأة لا تستطيع نقل جنسيتها اليمنية الى أطفالها عندما تكون متزوجة من أجنبي، بنفس الطريقة التي يمنحها الرجل اليمني. وهي تسأل: "لماذا يُعتبر أطفال المرأة اليمنية كما لو كانوا ثمرة شجرة أخرى؟".

" ت " (من الأردن)

" ت " مواطنة أردنية. لديها أربع بنات من زواجها برجل فلسطيني. وُلدت ابنتها الكبرى (19 سنة) في الولايات المتحدة الأمريكية. بواسطة الجنسية الأمريكية، تستطيع هذه الابنة الحصول على تصريح رسمي أردني بالإقامة ووثائق هوية رسمية لها.

بنات " ت " الثلاثة الأخريات (18، 14 و 4 سنوات) عديمات الجنسية. عند زواجها، تلقت " ت " وثيقة زواج عليها خاتم يفيد أنها لا تستطيع نقل جنسيتها الى أبنائها. لكن " ت " أدركت عواقب هذا الأمر عندما بلغت ابنتها الثانية سن 12 سنة وسعت للاحاقها بمدرسة عامة، التي رفضت الحاقها بها لأنها لا تحمل الجنسية الأردنية. كافحت " ت " أيضا لتوفير احتياجات بناتها اللاتي لا تحملن أية جنسية. فقد سددت رسوم باهظة لإرسال بناتها الى المدارس الخاصة وتوفير الرعاية الصحية لهن.

طلقت " ت " من زوجها منذ خمس سنوات. زوجها السابق أخذ معه بطاقات الهوية المؤقتة الخاصة ببناتها وهي وثائق الهوية الوحيدة لبناتها التي تحمل صوراً فوتوغرافية لهن. والآن " ت " تركت بلا أي دليل على الإطلاق يثبت أنها أم بناتها.

بذلت " ت " جهدا كبيرا لتسوية وضع بناتها. بعد طلاقها، حصلت على بطاقة عائلية، لكنها ظلت غير قادرة على تسجيل بناتها عليها لأنها لا تستطيع إثبات أنها أم بناتها ولا تستطيع نقل جنسيتها إليهن. عملت " ت " مع منظمات حقوق النساء والمحامين وسعت للحصول على جلسات خاصة لدى الديوان الملكي، ووزارة التعليم والمحاكم.

منذ 3 أعوام مضت، أصدر الملك عبدالله الثاني مرسوماً يقضي بأن أبناء الأمهات الأردنيات يجب أن يحصلوا على معاملة مماثلة لأبناء الرجال الأردنيين. هذا الإجراء لا يعالج المشكلة الأساسية لقانون الجنسية الأردني الذي يميز بين النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فإن مرسوم الملك له تأثير ايجابي على أسرة " ت ". تستطيع بناتها الآن الذهاب الى المدارس العامة بدون أن يكون لزاماً عليهن الحصول على إذن إنساني للقيام بذلك.

تعيش " ت " في خوف على بناتها. فبينما استطاعت ابنتها التي تبلغ من العمر 19 سنة وتحمل الجنسية الأمريكية الحصول على رخصة قيادة، لا تستطيع ذلك ابنتها التي تبلغ 18 سنة وعديمة الجنسية. وبناتها عديمات الجنسية لا تستطعن السفر خارج الأردن ولا حتى التنقل بحرية أكثر داخل الأردن. يتوجب على " ت " مرافقة بناتها للسفر بالحافلة إلى مناطق أخرى في الأردن لكي تشرح للشرطة في نقاط التفتيش لماذا لا تحمل بناتها وثائق هوية. " ت " تشعر بالامتنان لأنها تمكنت من توفير التعليم لبناتها. ولكن بدون وثائق هوية وجنسية، لديها مخاوف حول ما اذا سيكون في مقدور بناتها الحصول على وظائف.

نبيلة (من سوريا)

نبيلة، المواطنة السورية، لها ابنة من رجل مالي الجنسية تزوجته في سوريا. انفقت نبيلة وزوجها على الطلاق بعد عدة سنوات من الزواج شريطة أن تستطيع نبيلة الاحتفاظ بابنتها وتربيتها. ولم تر نبيلة زوجها منذ ذلك الوقت.

أدركت نبيلة وجود مشاكل تتعلق بوضع جنسية ابنتها عندما بدأت الأخيرة الذهاب الى المدرسة. علمت نبيلة وقتئذٍ أنها لا تستطيع نقل الجنسية السورية الى ابنتها وأن ابنتها لا تحمل أي دليل بأنها تحمل الجنسية المالية عن والدها. في ذلك الوقت، تعرفت نبيلة على مدير المدرسة الابتدائية وتمكنت من تسجيل ابنتها بها للدراسة.

عندما أنهت ابنة نبيلة الفصل الثامن، استطاعت نبيلة مرة أخرى أن تسجل ابنتها في المدرسة الثانوية من خلال اتصالاتها الشخصية لدى وزارة الداخلية. واجتازت ابنتها امتحان الثانوية العامة بنجاح. ومع ذلك، ظهرت مشاكل أخرى عندما سعت ابنة نبيلة للالتحاق بجامعة دمشق. في البداية، لم تفلح اتصالات نبيلة الشخصية. فقد أصر موظفو الجامعة أن تحصل نبيلة على ما يثبت أن ابنتها مواطنة مالية لكي يتم تسجيلها كطالبة أجنبية.

في ذلك الوقت، بذلت نبيلة جهوداً كبيرة للحصول على شكل ما من أشكال إثبات أن ابنتها كانت مالية الجنسية. رغم أنها كانت تأسف لعدم استطاعتها نقل جنسيتها السورية الى ابنتها، إلا أن نبيلة اعتقدت أن الحصول على إثبات الجنسية المالية سيكون أفضل من وضع ابنتها الحالي بلا أية جنسية على الإطلاق. دولة مالي ليس لها مقر قنصلي في سوريا، لذلك اتصلت نبيلة بأقرب سفارة لمالي في القاهرة. جمعت نبيلة في ملف واحد جميع بيانات ابنتها، بما في ذلك شهادة ميلادها وشهاداتها المدرسية. كما اتصلت أيضاً بقسم الطلبة الأفارقة في جامعة دمشق للحصول على إقرارات من الأفراد الذين كانوا يعرفون زوج نبيلة السابق تؤكد ان زوج نبيلة السابق هو والد ابنتها. ثم اتصلت سفارة مالي في القاهرة لتخبرها أنهم ليس في وضع يمكنهم من القول إذا ما كان يحق لابنتها الحصول على الجنسية المالية. بل اقترحوا أن تسافر ابنة نبيلة إلى مالي لمناقشة قضيتها لدى وزارة الخارجية هناك. كانت ابنة نبيلة بلا وثائق شخصية، ولذلك لم تتمكن من السفر خارج سوريا. دون أية ضمانات بأن سفرها الى مالي سيكون ناجحاً، لم يكن هناك سبيل آخر لأن تتابع نبيلة جهودها للحصول على الجنسية المالية لابنتها.

تمكنت ابنة نبيلة من دراسة الأدب الفرنسي في جامعة دمشق نتيجة للاتصالات الشخصية التي قامت بها نبيلة. وعلى الرغم من استكمالها للمناهج الدراسية بالجامعة، لم تتمكن من الحصول على شهادة الدرجة الجامعية. ابنة نبيلة في غاية الذكاء ومتعددة المواهب. لقد تلقت عدداً من عروض العمل في الداخل والخارج. ومع ذلك، بدون جنسية وأوراق هوية فإن ابنة نبيلة ذات الخمس وعشرين عاماً قد وصلت إلى مرحلة لا يمكن أن تذهب لأبعد منها. ليس فقط هي غير قادرة على الحصول على عمل لكن احتمالات زواجها أيضاً تبدو قاتمة نتيجة انعدام جنسيتها.

أم علي (الأم) ، زينب (الإبنة) (من لبنان)

أم علي ، مواطنة لبنانية، تزوجت رجلاً مصرياً كان يعمل في وادي البقاع بلبنان. وقد رزقا سبعة أبناء قبل أن يتوفى زوجها وكان الأبناء حينئذٍ صغاراً. كان زوج أم علي السابق قد شرع في اجراءات تسجيل أولادهما لدى السفارة المصرية في لبنان. وعندما تابعت أم علي هذا الأمر مع السفارة المصرية بعد وفاة زوجها، علمت بأن أخ زوجها في مصر أرسل رسالة يأمر فيها بأن يتم إرسال الأبناء إليه في مصر ليكون وصياً عليهم. رافضة أن تترك وطنها والتخلي عن حضانة الأطفال ، توقفت أم علي عن استكمال اتصالاتها بالسلطات المصرية، راضية بأن تكافح لإعالة أسرتها من خلال

وسائلها الفردية في لبنان. أبنائها لديهم شهادات ميلاد وبطاقات هوية "مكتوم القيد" (وهي بطاقات تحدد أن الأفراد ليسوا مسجلين ولا يحملون الجنسية اللبنانية).

ابنة أم علي الكبرى تزوجت من رجل لبناني. ورغم أن هذه الابنة مسجلة على قيود أسرة زوجها المدنية فإنها غير قادرة على اكتساب الجنسية اللبنانية من خلال زوجها. فحسب الممارسة اللبنانية، يجب أن يحمل الفرد على الأقل جنسية واحدة لكي يُمنح جنسية أخرى.

أحد أبناء أم علي تزوج من امرأة لبنانية ورزق منها بطفلين. أسرته أيضاً ظلت تعاني المشاكل لأن زوجته اللبنانية لا تستطيع نقل جنسيتها لزوجها ولا لأطفالها. هذا الابن يملك سيارة لكنها مسجلة باسم أم علي. وأم علي أيضاً هي التي توقع على جميع الوثائق الرسمية لأبنائها، حتى من بلغوا سن الرشد.

أم علي أرسلت اثنتين من بناتها الى أحد دور الأيتام المسيحية الإنجيلية حيث يمكنهما تلقي التعليم. ابنتها زينب كانت متفوقة بشكل خاص فكانت على قمة فصلها. وفي الواقع، فازت زينب بمنحة للسفر الى كندا لفصل دراسي صيفي، لكنها لم تستطع الذهاب بسبب عدم حملها لجنسية. درست زينب في معهد فني خاص وتخصصت في مجال التسويق والمبيعات. وهي الآن تعمل لدى تاجر تجزئة لمستحضرات التجميل، ولكن بسبب أنها لا تحمل جنسية أو أوراق هوية، تحصل على أجرها نقداً بشكل غير رسمي وتتقاضى تقريباً نصف ما يجب أن تتقاضاه لو كانت لبنانية.

"أحياناً أكره نفسي. أشعر وكأنني لست إنساناً. لا أستطيع تحمل ذلك. أصدقائي يمكنهم أن يعيشوا حياة طبيعية. أنا لا أستطيع. حلمي أن أمتلك سيارة، ولا أستطيع ذلك. حتى لو كنت أملك النقود لشراؤها، فلن يمكن أبداً أن أسجلها بإسمي. أحلم بأن أتزوج، لكن هناك رجل تحولّ عني لأنني لا أحمل جنسية. أشعر وكأنني سجين. الأوراق اللبنانية قيمتها أعلى من قيمة الذهب، يمكنك أن تدفع الملايين ولكنك لا تزال غير حاصل عليها. من الصعب عليّ أن أرى البنات اللبنانيات اللاتي تحملن جنسية وأوراق هوية، خاصة لا تستقدن من وضعهن بقدر الاستطاعة - التعليم والعمل وتحقيق الأحلام التي كنت أتمنى أن أحققها، ولكني لا أستطيع."

سليمان (من لبنان)

وُلد سليمان في لبنان، ولكنه لا يحمل الجنسية اللبنانية. والد سليمان وأجداد أبيه لم يسجلوا أبداً أسرهم في السجلات المدنية في لبنان. رغم ذلك، تزوج والده من أمه وهي مواطنة لبنانية. منذ ولادته، وسليمان لم يكن قادراً على تسجيل نفسه والحصول على وثائق هوية قانونية لأن السلطات قالت له أنه لا يحق له الحصول على الجنسية اللبنانية. واجه سليمان المشاكل أول الأمر عندما بلغ سن الذهاب للمدرسة واكتشف أنه يحتاج الى أوراق هوية لبنانية ليذهب الى المدرسة. في ذلك الوقت، كان يمكنهم الحصول على إذن من المختار (رئيس البلدية) للذهاب الى المدرسة. لكن اندلعت بعد ذلك الحرب الأهلية اللبنانية. ولم يتابع الدراسة لأبعد من ذلك والتحق بالعمل مع عائلته. كان والده يعمل دائماً في تصنيع الحديد ويمتلك سليمان الآن ويدير واحدة من أكبر 10 شركات للحديد في لبنان.

عندما تبنت الحكومة اللبنانية مرسوم التجنس عام 1994، تقدم سليمان وأفراد آخرون من عائلته بطلب التجنس أو الحصول على الجنسية اللبنانية. نجح والد سليمان وأخوته في الحصول على الجنسية

اللبنانية، لكن سليمان وأخته لم ينجحا في ذلك. فتعاقد مع محامي ليفهم لماذا لم يفلح طلبه للتجنس. سليمان لديه طلب قانوني مفتوح في وزارة العدل. وهو يتوجه بانتظام برموز المجتمع والشخصيات السياسية والدينية لطلب مساعدتهم في إيجاد حل لحالته. لكن كل هذه الجهود حتى الآن هباء. وهو يقول: "أنا عمري الآن 50 سنة تقريباً وضقت ذرعاً من التسوّل." في عام 2005-2006، حصل سليمان على تذكرة مرور كوثيقة هوية ويستخدمها في السفر حول لبنان. لكن هذه الوثيقة لا تسمح له بأي حق من حقوق المواطنة.

في البداية، لم يكن سليمان يريد أن يتزوج بسبب عدم حمله جنسية وخوفه من استمرار مشاكل الجنسية في أسرته. لكن عندما تقدم بطلب التجنس وفقاً لمرسوم عام 1994 واعتقد أن حالته سوف تجد حلاً، تزوج من امرأة تحمل الجنسية اللبنانية. لديهما الآن طفلان وكلاهما عديمي الجنسية لأنهما لا يحملان أية جنسية من خلال سليمان ولا يستطيعان الحصول على الجنسية اللبنانية من خلال والدتهما بسبب قانون المواطنة التمييزي. "الآن ابني عمره 14 سنة. أستطيع أن أنفق عليه ليذهب إلى جامعة خاصة. لكن إذا أصبح مهندساً أو أصبح طبيباً، فلن يكون بمقدوره ممارسة مهنته لأنه لا يحمل جنسية لبنان لا يفكر في مستقبل أبنائه." زوجة سليمان أيضاً غاضبة من أن أولادها لا يستطيعون اكتساب الجنسية اللبنانية ويائسة من الرشاوي التي يجب أن تدفعها لمجرد أن يحصل أولادها على نفس الفرص المتاحة للأطفال الآخرين حاملي الجنسية.

من الناحية الفنية، سليمان غير مخوّل أن يعمل في لبنان. ورغم أن سليمان يمتلك ويدير شركة ناجحة للحديد، فإن الشركة وكافة الممتلكات الأخرى مسجلة بإسم زوجته. سليمان لا يستطيع أن يحظى بفوائد الحساب المصرفي من الخدمات الاجتماعية التي كان يمكن أن يقدمها لموظفي شركته. سليمان كان سائقاً ناجحاً في سباق السيارات في لبنان، لكنه لم يتمكن أبداً من تمثيل لبنان في السباقات العالمية لأنه لا يستطيع السفر. ونظراً للإنجازات الرياضية التي حققها سليمان، فقد زرعت شجرة أرز وسُميت باسمه، على الرغم من أنه لا يستطيع اكتساب الجنسية اللبنانية.
